ISSN: 2090 – 0449 Online
Universal Impact Factor (UIF), 2015.
Impact Factor for Arabic Scientific Journals, 2016.

آلية الإصلاحات ضمن المخطط الاستعماري الفرنسي تجاه المغرب خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

د. محمد العواد

أستاذ التعليم العالي مساعد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة ابن زهر – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

تولد الإصلاح عند المغاربة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عن شعور بالخطر وطريقة للدفاع من أجل مواجهة هذا الخطر، ففكرة الإصلاح وليدة ظروف داخلية وأخرى خارجية. وفي هذا الإطار اقتنع سلاطين المغرب بضرورة الإصلاح والتحديث خصوصًا وأن فرنسا كانت تدفع في هذا الاتجاه بالاعتماد على قدراتها العسكرية والمالية والإدارية والثقافية. ارتبط الإصلاح في المغرب بالضغوط الإمبريالية التي كانت تمارسها فرنسا، وكانت سياسة الإصلاح التي تبنتها تهدف النفوذ إلى المغرب للسيطرة عليه. فقد عملت فرنسا إما على فرض إصلاحات على المغرب، أو إفشال تلك المحاولات الإصلاحية الجادة التي حاول المخزن المغربي إدخالها للحد من خطورة التدخل الأجنبي، وفي هذا الصدد شملت سياسة الإصلاحات تجاه المغرب المجال العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي. لقد أدى اعتماد المغرب على الاستشارة الفرنسية في مجال الإصلاحات إلى فتح دواليب ومؤسسات الدولة للعناصر الأجنبية، مما نجم عنه الاعتماد الكلي على الإمكانيات العسكرية والمالية الفرنسية وهو ما أدى إلى إسقاط الدولة في الاستدانة الأمر الذي كان له انعكاسات خطيرة على مستقبل الدولة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤

تاريخ قبـول النشـر: ١٩ يناير ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

الجيش المغربي، الاستعمار الفرنسي، سياسة القروض، تاريخ المغرب الحديث

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد العواد. "آلية الإصلاحات ضمن المخطط الاستعماري الفرنسي تجاه المغرب خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين".- دورية كان التاريخية.- العدد الرابع والثلاثون؛ ديسمبر ٢٠١٦. ص٢٨ – ٣٦.

مُقَدِّمَة

إن الوضعية الداخلية إلى جانب التهديد والتغلغل الأوربي في المغرب، هي التي دفعت المغاربة للتفكير والتخطيط، فعلى المستوى الرسمي عمل المخزن على تنظيم الجيش وإصلاحه وتجديده، وتنظيم الإدارة والحكومة وإدخال بعض الصناعات وخصوصا الحديثة منها، ومحاولة تنشيط الحركة العلمية وتطويرها وإرسال البعثات إلى الخارج، أما على المستوى "الشعبي" فقد تحرك العلماء كنخبة واعية في الأمة لمواجهة التغلغل والتهديد الأوربي، وذلك بفعل نفوذهم الأدبي والروحي على الرعية والسلطة معًا.[١] لاشك أن سلاطين المغرب خلال هذه المرحلة كانوا مقتنعين بضرورة الإصلاح والتحديث، خصوصا وأن الدول الأوربية وخاصة فرنسا كانت تدفع في هذا الاتجاه بالاعتماد على قدراتها وإمكانياتها العسكرية والإدارية والتعليمية، وإذا كانت عمليات التحديث قد ووجهت بالرفض من طرف العلماء "المحافظين" فلأنهم كانوا يعتبرون ذلك تغريبًا بل وتعزيزًا للوجود الأوربي بالمغرب واستنزافًا للأموال المغربية، خصوصًا وأن عملية الإصلاح كانت تتطلب إمكانيات مالية ضخمة وهو ما لم يكن يتوفر للمغرب مما دفع به إلى الاستدانة من الدول الأوربية، فكانت النتيجة تحكم الدول الأوربية بمالية وميزانية المخزن المغربي الشيء الذي دفعه إلى إعلان إفلاس الدولة.[٢]

لقد أكد ممثل بريطانيا في المغرب "جان دراموند هاي" على ضرورة خوض غمار الإصلاح واعتبر أن ذلك هو الكفيل بالنهوض بأوضاع المغرب، رغم أن سياسة الإصلاح التي حاولت بريطانيا بمعية فرنسا فرضها على المغرب كانت إحدى الوسائل لتسهيل استغلاله. إن التفوق الأوربي الذي تحدث عنه "دراموند هاي" قد أدركه المغاربة أيضا، فقد عبر الناصري عن ذلك بقوله "... فكيف يحسن في الرأي المسارعة إلى عقد الحرب مع الإفرنج وما مثلنا ومثلهم إلا كمثل طائرين أحدهما ذو جناحين يطير بهما حيث شاء والآخر مقصوصهما واقع على الأرض لايستطيع طيرانا ولا يهتدي إليه سبيلا، فهل ترى لهذا المقصوص الجناحين أن يحارب ذلك الذي يطير حيث شاء".[٣] لقد ارتبط الإصلاح في المغرب بالضغوط الإمبريالية التي كانت تمارسها القوى الأوربية ومنها فرنسا على المغرب. وكان هذا الإصلاح يستهدف النفوذ إلى المغرب للسيطرة عليه، ولهذا رفض المغاربة هذا النوع من الإصلاح[٤]. غير أن هناك إصلاحا تمثل في عدد من الاقتراحات الصادرة عن ذوي النيات الحسنة، والتي قدم الأستاذ المنوني (رحمه الله) نماذج منها في كتابه، لكنها كانت جزئية وسطحية.[٥]

لقد شرع المخزن خاصة منذ ١٨٦٠ في سلسلة من الإصلاحات من أجل استعادة سلطته وتحسين موارده للوقوف أمام جشع القوى الأوربية، غير أنه سرعان ما ظهرت ملامح الضغط الأوربي على المخزن لإرغامه على القيام بإصلاحات تحت إشراف هذه القوى وقد أجاب السلطان محمد بن عبد الرحمن ممثل فرنسا Tissot وذلك فيما يخص اقتباس الإصلاحات من الآخر[٦]. وأوفد المخزن عدة بعثات وسفارات للوقوف على ما وصل إليه الآخر من تطور، وهناك ثلاث سفارات رسمية الأولى سنة ١٨٦٠ للعمراوي والثانية سنة ١٨٧٥ للجعايدي وسفارة ثالثة قادها الكردودي سنة ١٨٨٥.

تحدث العمراوي كثيرًا عن واقع فرنسا السياسي، كما أعجب بالنظام البرلماني المتبع بهذا البلد، أما الجعايدي فقد كان أكثر توضيحا لأوضاع أوربا السياسية لأنه زار عدة بلدان منها فرنسا وبلجيكا وإنجلترا وإيطاليا، في حين رصد الكردودي أوضاع إسبانيا السياسية[٧]. تلتقي هذه الرحلات في اهتمام أصحابها بتسجيل ارتساماتهم عن مخترعات المدنية الجديدة، مع رصد أكثر الأنظمة العسكرية الحديثة ووصف البواخر والقطارات وأجهزة التلغراف. لاشك أن وصف السفراء لمعطيات النهضة الحديثة كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تعريف دولتهم بمزايا هذه الحضارة قصدا للاقتباس منها، وقد نوه العديد منهم بما وصلت إليه أوربا ودعوا إلى الاقتباس منه.[٨] ورغم كل هذا التنويه بالتطورات التي عرفتها الدول الغربية والدعوة إلى الاقتباس منها، فإن المخزن لم يعد قادرًا على الاستمرار في سياسة الإصلاحات المدعومة من طرف الأجانب لأن ذلك كان يعني في نظر الرعية تورط السلطان مع الأوربيين ضدها.[٩] بل لقد وقف الصوفية موقفًا معارضًا للإصلاحات فثاروا ضد السلطان، ولعل أهم الثورات هي التي تزعمها الشريف الدرقاوي محمد بن العربي المدراري حيث اتهم السلطان بأنه "باع نفسه للأفكار الغربية".[١٠]

إن الذي جرى في المغرب خصوصًا خلال القرن التاسع عشر الميلادي من محاكاة بعض التقنيات الأوربية، لم يشكل إصلاحًا بأي شكل من الأشكال، وأن تلك المحاولات كانت من أعمال التناور الاستعماري والامبريالي على المجتمع المغربي لزعزعة أوضاعه الداخلية، إذ كانت فرنسا بمعية الدول الأوربية تسعى جادة إلى زعزعة الأوضاع الموروثة لتمسك بزمام الحكومات القائمة، وما جرى للمغرب في سنة ١٩١٢ يكاد يشبه الإخراج السينمائي أو التخطيط الهندسي –على حد تعبير الأستاذ إبراهيم بوطالب- بخطوات رتيبة منظمة ومتسلسلة ومنطقية يتعجب لها المؤرخ.[١١]

نلاحظ بعد هذه النظرة العامة حول مسألة الإصلاحات في المغرب، بأن الإصلاح كان عبارة عن سلسلة من المناورات الامبريالية، فالفرنسيون اتبعوا نفس المخطط في سياستهم سواء في الشرق الإسلامي أو غربه، وظفوا خلالها آلية الإصلاح بنفس السيرورة، فهم المسؤولون عن تردي الأوضاع في المغرب، وهم مَنْ أخذ على عاتقه إصلاح الأوضاع، هذا الإصلاح الذي لم يكن إلا وجهًا من وجوه السياسة الإمبريالية الفرنسية تجاه العالم الإسلامي.

سياسة فرنسا الإصلاحية في المجالين العسكري والاقتصادي

أولاً: الميدان العسكري

١/١- سياق الإصلاح العسكري:

بعد التجارب التي شهدها المغرب في ميدان إصلاح الجيش، كان أهمها إحداث جيش عبيد البخاري من طرف المولى إسماعيل، لم يجن المغرب بعدها إلا الهزائم بفعل الضعف الذي دب في الجند، كانت بدايته مع جيش عبيد البخاري نفسه، الذي قال عنه الناصري "...صاروا يولون ويعزلون ويقتلون ويستحيون إلى أن تم أمر الله فيهم وتلاشى جمعهم"[١٢]. ومن المعضلات التي جثمت على النظام العسكري المغربي، اعتماده على محور قبلي ساهم إلى حد كبير في إضعاف قتاليته. ومن مظاهر ضعف الجند أيضا تنظيمه لمظاهرات سلمية يطوف من خلالها على السفارات والقنصليات طالبا التوسط لدى المخزن إما من أجل تجديد كسوته أو إرسال مؤونة أو صرف راتب[١٣]. كما أنه وفي كثير من الأحيان كان يغيب الانضباط داخل الجيش المغربي، فيتحول إلى عامل معيق في استتباب الأمن، وقد وصف الناصري هذا الأمر قائلاً: "... فالحاصل أن جيش مغربنا إذا حضروا القتال وكانوا على ظهور خيولهم، فهم في ذلك مساوون في الاستبداد لأمير الجيش لا يملك من أمرهم شيء، وإنما يقاتلون هداية من الله لهم، وحياء من الأمير"[١٤].

وبالإضافة إلى هذه العوامل الداخلية التي دفعت بالمخزن إلى التفكير في إصلاح الجيش والاعتماد على الأطر الفرنسية على الخصوص، هناك عوامل أخرى خارجية جعلت أمر إصلاح الجيش المغربي أكثر إلحاحًا، أهمها الهزائم العسكرية المتوالية. وتعد معركة إيسلي أهم منعطف عرفه المغرب سنة ١٨٤٤ والتي توجت سلسلة من الإخفاقات العسكرية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، منها مثلاً الفشل في استرجاع سبتة ومليلية، فقد كشفت هذه المعركة عن ضعف المغرب عسكريًا، وفتحت شهية القوى الأجنبية للتدخل في شؤونه. ولم تكن أيضًا حرب تطوان سنة (١٨٥٩-١٨٦٠) بالأهون على المغرب؛ فقد أكدت الضعف الذي كان ينخر أوصال هذا البلد، فإضافة إلى عار الهزيمة العسكرية تبقى نتائجها أفظع، فقد كتب الناصري يقول: "... ووقعة تطاوين هذه أزالت حجاب الهيبة على بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارًا لم يعهد لهم مثله، وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير".[١٥]

٢/١- ملامح التدخل الفرنسي في الميدان العسكري:

إن إصلاح الجيش المغربي كان أول إصلاح تناول جهاز الدولة، فبعد موقعة إيسلي ١٨٤٤، بدأت المحاولات الأولى لتجديد الجيش أيام السلطان المولى عبد الرحمن، حيث نظمت في عهده بعض فرق الجيش على نسق نظام الجيش التركي. وبفعل الهزائم المتوالية للمغرب أميط اللثام عن الوضعية الجديدة في بر النصارى، فتجلى آنذاك لا التفوق العسكري الفرنسي فقط، بل نية الفرنسيين الواضحة لاستعمال هذا التفوق لغزو التراب المغربي، فكيف، والحالة هذه، لا تفرض فكرة الإصلاح نفسها على الحكام كضرورة ملحة مستعجلة.[١٦]

ويُظهر تعليق البارون "شخويننخ" حول الجيش المغربي في الفترة نفسها أن هذا الجيش الذي يعتمد في القتال على أسلوب الكر والفر لن يستطيع مقاومة الآلة العسكرية الأوربية فلن يجرؤ ألف جندي مغربي من المشاة على مواجهة خمسين رجلا من الجنود الأوربيين الذين حسن تدريبهم[١٧]. ومهما كان الأمر فقد ترسخت لدى السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام وابنه سيدي محمد ضرورة التفكير في شروط وشكل إصلاحات مماثلة لما تم في المشرق، لقد طمحا إلى تكوين نواة جيش قادر على تعويض قبائل الكيش وجيش البخاري الذين ظلوا إلى ذلك الوقت أساس الجيش المغربي.[١٨]

استغلت فرنسا إذن رغبة المخزن هذه في إصلاح الجيش فكثفت من تحركاتها لكي يكون لها قصب السبق في إصلاح الجيش أو بالأحرى أن تجد موقعا مريحا بالمغرب تراقب منه هذا البلد الذي تبقى لها لاستكمال بناء إمبراطورية فرنسا بشمال إفريقيا. وفي هذا الصدد تعد البعثة الفرنسية أولى البعثات العسكرية الأوربية التي قدمت إلى المغرب من أجل تدريب الجند. لقد قَدم الجنرال (Osmont) سنة ١٨٧٦ على رأس وحدات من جيش وهران إلى وجدة للسلام على مولاي الحسن، وقام بمناورات أُعجب بها السلطان خصوصًا وأن جيوشه كانت قد انهزمت في "حركة" ضد بعض القبائل الشرقية[١٩]. وبعد أخذ ورد تم الاتفاق في الأخير على قبول المخزن لبعثة عسكرية دون طابع رسمي لمساعدة السلطان على تنظيم وتدريب وحدات جيشه، وكانت هذه البعثة الأولى مكونة من عناصر عسكرية من الجيش الفرنسي في الجزائر، وكان الحاكم العام الفرنسي في الجزائر هو الذي اقترح أفرادها وقد أرسلت هذه البعثة سنة ١٨٧٧.[٢٠]

نقلت البعثة الفرنسية من وجدة إلى الرباط في دجنبر ١٨٧٩ على إثر إلحاح البعثة، وكذلك على إثر اضطرابات في وجدة ومحاولة اغتيال تعرض لها "اليوتنان" (Journé)، وللإشارة فإن عمل البعثة في وجدة لم يكن ذا قيمة تذكر[٢١]. وتوالى على رأس البعثات الفرنسية عدة رؤساء بعد "إيركمان" إذ خلفه (Levallois)، ثم (De Breuille)، ثم كوشميز (Cauchmez)، ثم مانجان (Mangin)، ولاراس (Larras).

لائحة البعثة العسكرية الفرنسية الأولى[٢٢]

القبطان بايرن	رئيس بعثة	من الرماة
اليوتنان جورني	مدرب مشاة	زواف (من زواوة)
اليوتنان إيركمان	مدرب المدفعية	المدفعية
الماجور لينياريس	طبيب	-
مرشال ريشكير	مدرب المدفعية	المدفعية
اليوتنان ماجور فبيل	مدرب مشاة	زواف
اليوتنان محمد ابن أحمد	مدرب مشاة	رماة
منصور ابن إبراهيم	مدرب مشاة	-

لم تكن نتائج البعثة الفرنسية في التكوين العسكري للجيش وتحسين مستواه التقني بالمهمة، ولم تكن هذه النتائج في مستوى المصاريف التي أنفقها المخزن وهذا بشهادة البعثات نفسها، ففي التقرير الذي بعثه رئيس البعثة عن نتائج المدربين الفرنسيين في وجدة في ٩ دجنبر ١٨٧٩ نجده يقول "... إن نتائج هذه البعثة سلبية، ولا تتناسب أبدًا مع المصاريف التي أنفقها المخزن، ولم تدرب هذه البعثة إلا ٢٨٠ رجلاً، وقد وجدت صعوبة كبيرة في تعليم العساكر الوقوف في الصف بدون حركة والسكوت والنظام".[٢٣] لقد أثر وجود المدربين والضباط الفرنسيين في الجيش المغربي على ميزانية المخزن وزاد من مديونيته، فإضافة إلى الأجور التي كانت تساوي ضعف ما كانت تمنحه لهم حكوماتهم، كان المخزن يتكلف لهم بالسكن والخيل وتعويضات عن رجوعهم لبلادهم وتعويضات إذا أصابهم ضرر[٢٤]. وأدت محاولات المخزن الإصلاحية إلى توطيد المصالح الفرنسية عوض عرقلة نموها والوقوف في وجه التبعية لها، وسهلت التغلغل

الأجنبي داخل المؤسسات المغربية إلى أن تطور الأمر إلى سقوط هذه المؤسسات تحت السيطرة الأجنبية.

كانت فرنسا في حاجة ماسة إلى من يعيش داخل المخزن ويوجه اختياره موهما إياه أنه هو الذي يختار، ثم إن الحكومة العامة في الجزائر كان يهمها تتبع التغيرات العسكرية في المغرب وكانت غايتها هي دفع السلطان الذي يريد تنظيم جيشه إلى اختيار مدربيه من فرنسا عوض أن يلتجئ إلى قوة أخرى. ويعلق الجنرال "كورو" قائلاً: "... فيما يخص طوابير الشرطة والفرق العسكرية والتي نتولى تدريبها فإن في ذلك سلاحا ذا حدين: إذا بقينا أقوياء وإذا اشتد نفوذنا بالمغرب وفرض على السلطان أكثر فأكثر، فإن هذه القوة ستضل في خدمتنا، وسيكون عليها منطقيا أن تقوم يوما ما بتكوين نواة لفيالق مغربية يتم إنشاؤها كما هو الشأن بالنسبة للجزائريين لدينا".[٢٥]

لقد كان للبعثة الفرنسية تأثير ملموس على تطور البلاد السياسي، فأصبح المخزن لا يواجه ضغوط ومناورات الممثلين الأجانب المقيمين بطنجة فحسب، بل صار أيضا يواجه تحركات ومناورات المدربين العسكريين المقيمين داخل البلاط السلطاني وذلك ما نص عليه تقرير سري جاء فيه "... حينما انتهزت فرنسا الفرصة سنة ١٨٧٧ لما أظهره مولاي الحسن من اهتمام بالشؤون العسكرية واغتنمت الفرصة لإقامة بعثة عسكرية في المغرب، فإن سياستها كانت لا تستهدف إعانة المخزن الشريف على تدريب جيشه تدريبًا عسكريًا أوربيًا، بل إحاطة السلطان بهيئة قادرة على تتميم العمل السياسي الذي تقوم به قنصلياتنا"[٢٦]. ونجد هذا التوجه فيما لاحظه "سان روني طايندي" حيث قال: "... إن وجود عسكريين فرنسيين داخل الجيش المغربي معناه استقرار الجيش الفرنسي داخل المخزن، وهو يعزينا على بقاء جيشنا على الرغم من قوته عاجزًا عن تعدي الحدود بسبب اللعبة الدبلوماسية"، وقد أكد هذا الأمر أيضًا سفير فرنسا (Ordega) في أحد تقاريره بأن " دور البعثة العسكرية دور سياسي محض"[٢٧]. ونورد في موقع آخر نفس الهم الذي كان يشغل الساسة الفرنسيين وما كانوا يتوسمونه في البعثات العسكرية يقول (Feraud) الذي خلف (Ordega) "...إن دورهم (أي أعضاء البعثة العسكرية) ظاهريًا هو التدريب، ولكن الحقيقة هي أن هؤلاء الضباط موجودون هنا ليذكروا بالنفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا، وبعزمنا الأكيد على عدم التنازل عن حقوقنا وامتيازاتنا في هذه المنطقة".[٢٨]

ففي إطار المهام المنوطة بالبعثات العسكرية وهي المهام التي تبعد كثيرًا عن تدريب الجيش المغربي، كانت هذه البعثات ترسل تقارير سياسية لوزارة الخارجية وتقارير لوزارة الدفاع، وكانت تهتم هذه التقارير بالحالة السياسية والعسكرية للبلاد وبنقط الضعف التي يمكن لفرنسا استغلالها وعن حركات السلطان وسكناته ودراسة لعقلية المخزن وأفراده وكيف يمكن استعمالهم لصالح فرنسا وعن البعثات الأوربية الأخرى ونواياها وسياسة حكوماتها والأسلحة التي تبيعها للمغرب، وبهذا يكون أعضاء البعثات العسكرية جواسيس على ما يروج في البلاد.[٢٩] إنه بحكم دورهم السياسي والأهداف المتوخاة منهم ومساهمتهم أحيانًا في العمليات العسكرية ضد القبائل المتمردة فإن اختيار رؤساء هذه البعثات كان يخضع لبعض المقاييس الدقيقة لا علاقة لها بالخبرة أو المهارة الفنية، بل كانت تشترط فيهم خصال أخرى منها الذكاء السياسي وقدرة إمعان النظر في حقيقة الأمور واستنتاج ما يمكن الانتفاع به لخدمة "المصلحة العليا لفرنسا" وكسب صداقة ومودة الشخصيات المخزنية البارزة.[٣٠]

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار Jean Jacques Jules Erckman [٣١] نموذجًا للضباط الذين استجابوا لإستراتيجية حكوماتهم وتفانوا في خدمتها، فقد شرع في القيام بالمهمة التي جاء من أجلها وهي "إيجاد أحد داخل القصر المغربي ليؤثر على فكر السلطان"، وقد نال ثقة السلطان الذي أسند له سلاحه الرئيسي "المدفعية"، وصار يستشيره في أمور كثيرة خصوصًا منها إبداء الرأي في جودة الأجهزة العسكرية التي كانت تعرض على المخزن، ويفتخر "إيركمان" في هذا الشأن بالأدوار التي قام بها لمزاحمة الأجانب الآخرين[٣٢]. وبالإضافة إلى الضباط المشرفين على تدريب الجيش، اعتمد التسرب الاستعماري أيضا على الأطباء الملحقين بالبعثات العسكرية، ويمكن اعتبار نجاح الدكتور الفرنسي "لينياريس" (Linares) بمثابة نموذج في هذا المضمار[٣٣]. لقد أحرز "لينياريس" على ثقة السلطان والشخصيات المخزنية وأعيان العواصم التقليدية، ولكي يقضي على كل الشكوك والحساسيات التي كانت تثيرها صفته العسكرية أُقيل من وزارة الدفاع الفرنسية ووضع في "مهمة" لدى الوزير المفوض الفرنسي، وحتى بعد مغادرته للمغرب سنة ١٩٠١ بقيت الحكومة تستشيره في الشؤون المغربية.[٣٤]

نلاحظ إذن كيف وظفت فرنسا باسم الإصلاح شخصيات دخلت المغرب في إطار الإصلاح العسكري، واستطاعت التوغل داخل كل الأجهزة المخزنية وتمكنت من تزويد الحكومة الفرنسية بمعلومات ثمينة حول المغرب. وهكذا وبالتدريج فتحت العواصم السلطانية لباقي البعثات العسكرية الأخرى وللتجار الأجانب والقناصلة والبعثات الدينية والتبشيرية[٣٥]. لقد كان بالمغرب مناصرون للإصلاح العسكري تحت إشراف فرنسا، ومن أمثال هؤلاء عبد الكريم بنسليمان وزير الخارجية، والجباص الذي كان صهره وصار نائبا لوزير الحرب ثم فيما بعد وزيرا للحرب[٣٦]. إن فرنسا لم تتراجع عن تحقيق هدفها المتمثل في جعل الجيش في المغرب قوة منظمة تساند وتضمن غاياتها، وفي هذا الصدد تقدمت فرنسا سنة ١٩٠٥ بمشروع قانون جديد لإصلاح الجيش على يد السفير "طايندي"[٣٧] وقد أوردنا هذا المشروع نظرًا

لأهميته وماخلفه من ردود فعل من طرف مجلس الأعيان[٣٨] الذي نصبه السلطان لمناقشة الإصلاحات الفرنسية.

ركز "طايندي" على مسألة الأمن في السواحل المغربية وفي الحدود المغربية الشرقية مقترحا المبادرة بإصلاح أمورها لأن الأجانب يطلبون الأمن لأنفسهم والحماية لتجارتهم، فلابد للمغرب من إصلاح عسكري يكون الهدف منه خلق جيش منظم قادر على حماية الأمن.[٣٩] لقد كان الإصلاح العسكري هو العمود الفقري في المشروع الفرنسي ولذلك كان محل مفاوضات مطولة بين المولى عبد العزيز والسفير الفرنسي[٤٠] ونتيجة تخوف المخزن من إدخال مدربين أجانب بأعداد كثيرة يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات كان اقتراحه هو تعهد فرنسا بسحب مدربيها بعد استكفاء المخزن. لكن الفرنسيين ونتيجة لهذا الموقف لجأوا إلى لغة التهديد فاتهموا المغرب بالتنكر لحق الجوار والإساءة للحقوق الفرنسية، بل تحركت القوات الفرنسية عبر الحدود الشرقية وتم حجز المؤن والذخيرة المرسلة من طنجة للمحلة المحاربة "لبوحمارة" بل أخذوا يتعاملون معه وأوقفوا كل تعاون مع المخزن المغربي[٤١]. إن تخوفات المخزن كانت في محلها، فقد رفع هذا المشروع عدد أفراد البعثة الفرنسية إلى سبعين ضابطًا وواحد وثمانين ضابطًا للصف، وقد كانت فرنسا تعرف مسبقًا أنه "بتطبيق هذا النظام الجديد يبدأ حكمها في المغرب".

لابد في الأخير أن نتطرق إلى موقف العلماء من المشروع الإصلاحي الذي تقدمت به فرنسا، فقد قدم العلماء فتوى بخصوص الإصلاحات التي تقدم بها "طايندي" ومما جاء فيها " في أي شيء نفعنا هؤلاء الأجانب وما هي العلوم التي علموها لنا، وما هي الفائدة التي استفدناها منهم، لقد صرفنا عليهم ثرواتنا وقد خدعونا ونشروا بيننا الفساد"[٤٢]. بل إن هناك من طالب برفض المقترحات الفرنسية جملة وتفصيلا مثل ما أكد عليه الكتاني في جلسة ٢٦ فبراير التي عقدها المخزن مع مجموع أعضاء مجلس الأعيان تمهيدا لبدء المحادثات مع السفير الفرنسي[٤٣]. لقد فشل المشروع الفرنسي لأن هدفه كان واضحًا للمغاربة وهو فرض سيطرة الفرنسيين على المغرب والتحكم في مصيره بدل أصحابه الشرعيين، فقد صرح (Jaures) في البرلمان في ١٩ يناير ١٩٠٥ بقوله "عندما تطالب حكومة مثل فرنسا وحدها أمام السلطان بهذه الاحتكارات المالية والبنكية والنقدية والتجارية والقيادة العسكرية، فهي في الحقيقة تطلب من سلطان المغرب أن يقوم ببساطة بالدور الذي يقوم به الباي في تونس"[٤٤]. لقد كانت المشروعات الفرنسية تهدف إلى استعمار البلاد باسم الإصلاح، فبواسطة الإصلاح العسكري كان الفرنسيون يهدفون إلى ضمان تدخلهم من دون ردود فعل المغاربة، وذلك بخلق نواة لجيش يتحكم فيه الفرنسيون يمكنهم من فرض شروطهم في مختلف الميادين من موقف قوي.

ثانيًا: الميدان الاقتصادي

١/٢- سياسة الاستثمارات:

لم تكن الاستثمارات الفرنسية في المغرب بالمهمة، فقد غطى التغلغل العسكري الفرنسي بهذا البلد عن التأثيرات الفرنسية الأخرى، لكن هذا لا يمنعنا من رصد بعض الاستثمارات الفرنسية والتي تم توظيفها بدعوى إصلاحات فرنسا للاقتصاد المغربي. لقد جاءت مسألة الاستثمارات الفرنسية والتدخل الاقتصادي الفرنسي في المغرب في سياق الأزمات الاقتصادية المتوالية التي عاشها المخزن خصوصًا أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، فقد عُرفت مثلاً الأزمة الكبرى لسنة (١٨١٦-١٨١٧) بالسنوات العجاف مما جعل التجار الفرنسيين يتوقعون ارتفاع سعر القمح[٤٥]. وقد نتج عن الأوضاع المزرية التي عاشها المغرب على المستوى الاقتصادي ازدياد الضغوط الاقتصادية والتي تجلت في التهافت التجاري على المنتجات الفلاحية المغربية وتسرب البضائع الأوربية إلى السوق المغربية وارتفاع أسعار المنتجات المحلية وأخيرا ظهور اتفاقيات تجارية غير متكافئة.[٤٦] ففي إطار الاستثمارات الاحتكارية الأجنبية في المغرب والفرنسية على الخصوص تحكم الأجانب في العملية التجارية بهذا البلد، فقد سيطر الأجانب على تجارة القمح في المغرب، لقد كتب الضعيف يقول بهذا الصدد "... ووصل الزرع بالرباط ستة أواقٍ للمد ونصف، والناس يأتون بالزرع من زرهون ومن الغرب وأزغار للنصارى بالرباط، وبالرباط نحو التسعين سفينة للنصارى وكذلك العرائش والدارالبيضاء، وذلك عن إذن السلطان مولاي إسماعيل"[٤٧]

إن المصالح الفرنسية في المغرب تطورت عبر الاستثمارات المالية على شكل قروض، والصناعية عبر تجهيزات أولية وكلها قادت إلى تبعية المغرب لفرنسا، فالمغرب كان أقرب للحالة العثمانية في بداية اتساع وشراسة نشاط التكتلات الصناعية المالية. نفس الأمر الذي كان يخالج "ديلكاسيه" بخصوص الدولة العثمانية هو ما كان يؤمن به تجاه المغرب، فقد أدرك "ديلكاسيه" أن السيطرة الفرنسية في المغرب تمر عبر إيجاد مصالح اقتصادية ومالية حيث أصبح تطور المصالح المادية الفرنسية الهم المسيطر على ممثلي فرنسا في المغرب[٤٨]. لقد دخلت شركة "كروزو" إلى المغرب تحت إسم "الشركة المغربية" بإشراف مديرها العام "ر.بينو" وهو مدير أعمال كبير معروف في أوساط الصناعة الفرنسية، وقد دخلت هذه الشركة مباشرة على خط القروض ومنحت قرضا بمبلغ ٧.٥ مليون فرنك لإدارة المخزن[٤٩].

وقد تم تأسيس عدد من الشركات الفرنسية في المغرب، فضمن اتحاد المناجم المغربية شكلت المجموعة الفرنسية[٥٠]

٥٧ %)، كما بلغ رأسمال الشركة المغربية للأشغال العامة سنة ١٩١٠ مليون فرنك فرنسي بإدارة "لوبون" وحرصت على المشاركة بالمناقصات في مجال الاتصالات اللاسلكية والموانئ وسكك الحديد، كما كان للمجموعة الفرنسية (٤٧ %) من حصص شركة التبغ ولها حق اختيار الرئيس. لم يلبث الأجانب أيضًا أن تحكموا في الميدان الاقتصادي- التجاري على الخصوص وذلك من خلال فرضهم لبرامج إصلاحية على المخزن تفتح أبواب المغرب للتجارة العالمية وتزج بمكوناته الاقتصادية العتيقة في تيار التبادل الرأسمالي الأوربي.

عملت فرنسا بمعية الدول الأجنبية الأخرى على إقناع المخزن بالاهتمام بالمزروعات الصناعية خاصة القطن، وبالفعل فقد قام السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، بتوزيع بعض الأراضي وكميات من البذور على بعض الفلاحين تشجيعًا لهم على زراعته، كما أمر باستيراد بعض الآليات الخاصة بتنظيفه.[٥١] وقد ضغط المقاولون الأجانب ومنهم الفرنسيون على الخصوص على حكوماتهم لإرغام المخزن لقبول اقتراح إنشاء خطوط للسكك الحديدية، يقول الناصري في هذا الصدد "...وفد على السلطان أيده الله عدة باشادورات للأجناس مثل باشدور الفرنسيس والاصبنيول والبرتغال وغيرهم، وتكلم الفرنسيون في شأن بابور البر والتلغراف وإجرائهما بالمغرب كما هو بسائر بلاد المعمور"[٥٢].

وفي جانب آخر وبفعل ضغط فرنسا وباقي القوى الأجنبية، انكب المخزن على إصلاح أرصفة بعض المراسي وكان إدخال آلات موحدة للوزن في جميع المراسي المغربية واتخاذ أكياس من حجم موحد تفاديا للتلاعبات[٥٣]. وفي هذا السياق طالب "طايندي" بتوفير قوارب الوضع والوسق لتسهيل الأعمال التجارية بالموانئ وبناء الأرصفة بكل ميناء وجلب آلات الرفع والوضع ، وبناء مخازن لحفظ السلع، كما طالب بوضع خط تلغرافي يربط بين الموانئ لخدمة التجارة واقترح بأن بلاده مستعدة لتقديم المساعدة في هذا المجال.[٥٤]

نريد أن نختم هذه النقطة بما سمي بـ "مشروع قناة المغرب" فقد كان يدور في خلد فرنسا سنة ١٨٨٥ خاصة على عهد (Féraud) ربط المحيط الأطلنتي بالمتوسط بواسطة قناة أطلق عليها إسم "قناة بوسفور المغرب" Canal- Bosphore Du Maroc لكن المشروع لم ير النور[٥٥]. وخلاصة القول؛ فقد ربح الفرنسيون نسبا ضئيلة من وراء المشاريع الاستثمارية، لكنهم احتلوا تباعا مواقع هامة في الإدارة المغربية، فإضافة إلى دوائر المال وإدارات التلغراف والأشغال العامة ولجنة التحقق من سداد الديون التي كانت كلها تحت إشراف فرنسي، فإن شرطة الموانئ وإدارة الحدود ومشاريع البعثة العسكرية لتحديث الجيش كانت تزيد من ثقل الوجود الفرنسي، وبهذا تكون فرنسا قد احتكرت جل مشاريع الأعمال الكبرى في المغرب.

٢/٢- سياسة القروض:

إلى حدود سنة ١٩٠٠ لم يكن المغرب مديونًا لأحد، غير أن سياسة الإصلاح وما نتج عنها من ثورات وامتناع عن دفع الضرائب أدى إلى عجز الخزينة وفراغها، فانفردت فرنسا بتقديم ما يحتاجه السلطان من أموال. وقد كانت فرنسا تشترط على السلطان أن تنفرد بكل العمليات المالية خوفا من أن يندفع السلطان لطلب القروض من دول أجنبية أخرى، وذلك رغبة في أن تخدم المؤسسات البنكية السياسة الفرنسية بالمغرب، وقد عبر "طايندي" عن ذلك بقوله "... إن مصلحة بنوكنا تميل إلى الاندماج مع مصالح سياستنا".[٥٦] فبسبب عدم توفر رساميل لدى برلين، ونظرًا لتورط لندن في حرب البوير ونتائجها تركت الساحة شاغرة للنفوذ الفرنسي، فتنافست مجموعتان فرنسيتان للامتياز بتقديم الدين للسلطان المغربي ومارستا الضغط على الخارجية الفرنسية، ضمت المجموعة الأولى شركة "شنيدر" والثانية بنك باريس والبلدان المنخفضة.[٥٧]

ففي سنة ١٩٠٢ أقرضت فرنسا المخزن المغربي حوالي ٧ ملايين فرنك، واشتدت حاجة المخزن سنة ١٩٠٤ وقد واكب هذا أن حدث تغيير وزاري في المغرب لصالح فرنسا، فقد أُبعد المنبهي المعارض للسياسة الفرنسية وحل محله في وزارة الحرب محمد الجباص الموالي لفرنسا.[٥٨] وقد تشكل في باريس تجمع من عدة بنوك فرنسية على رأسها بنك باريس، وكان يرغب هذا التجمع من البنوك ضمانة الجمارك المغربية للقرض، وإقامة بنك دولة والحصول على حق الأفضلية بالنسبة لكل المشاريع المالية والأشغال العامة.[٥٩]

لقد ركزت فرنسا على دبلوماسية المال لتنفرد بالمغرب وتفرض عليه في النهاية قروضا بشروط كلها لفائدة التدخل الفرنسي، وهكذا مهدت الخارجية الفرنسية لطرح مشروعها على المخزن بالسعي لتسهيل عقد اتفاقية قرض كبير مع المخزن بمبلغ ٦٢.٥ مليون فرنك بفائدة (٥ %) تستخلص في مدة ٣٦ سنة بواسطة أخذ (٦٠ %) من عائدات الجمارك يوميًا لمصلحة المقرضين الذين لم يدفعوا في الحقيقة إلا (٤٨.٥ %) مليون فرنك[٦٠]. ولم تكتف فرنسا بإثقال كاهل المخزن بالقروض لكي تجعله في تبعية مالية وسياسية لها، بل إنها اقترحت بعض الإصلاحات في الجانب المالي لتسهيل هذا النهب الممنهج.

إن أول ما أشار إليه السفير الفرنسي "طايندي" هو الأزمة التي تعرفها السكة المغربية وأسباب انخفاضها المستمر بالنسبة للنقد الأجنبي وأرجع ذلك لسببين؛ مضاربة التجار الذين يقبلون على النقود المغربية إبان فترة البيع والشراء ويقل طلبهم عليها في فصل الشتاء، فتنخفض قيمتها، وهناك سبب آخر وهو كثرة ضرب النقود مما أدى إلى نقص في قيمتها، فخسر المخزن في الصرف ما ربحه في الضرب[٦١]. ولتفادي هذه الأزمات اقترح السفير الفرنسي أن يتم إيقاف ضرب النقود ويتم إحداث

بنك لضبط صرف السكة على أساس النقد الفرنسي والإنجليزي، واقترح منح امتياز إحداث البنك إلى بنك باريس والبلاد المنخفضة وقال إن مشروعها جاهز للدراسة.[٦٢]

أثقلت سياسة القروض كاهل المخزن المغربي، ولم تعط أية فرصة للمغرب للقيام بإصلاحات فعلية وعميقة، فقد كان الساسة الفرنسيون على علم بأن المغرب لن يستطيع تسديد تلك الديون وبأن تلك المبالغ لن يتم توظيفها في استثمارات أو إصلاحات وإنما أغلبها قد وجه إلى نفقات عسكرية وذلك في سياق حروب دخلها المغرب ضد دول أوربية نفسها. كانت سياسة الإصلاحات من أبرز الآليات التي وظفها الاستعمار الفرنسي في المغرب، حيث عمل الساسة الفرنسيون على ضرب مؤسسات المخزن المغربي بدعوى الإصلاح، فحتى وإن كانت سياسة الإصلاحات مسألة ضرورية فرضتها عدة معطيات داخلية وأخرى خارجية، فإنها في الواقع كانت بابا دخلت منه فرنسا لتنال من ما تبقى من مؤسسات المخزن المغربي وذلك عبر فتح دواليب ومؤسسات المغرب للقوى الأجنبية.

خاتمة

كانت سياسة الإصلاحات من أبرز الآليات التي وظفها الاستعمار الفرنسي في المغرب، حيث عمل الساسة الفرنسيون على ضرب مؤسسات المخزن المغربي بدعوى الإصلاح، إن سياسة الإصلاح هذه كانت في الواقع بابا دخلت منه فرنسا لتنال من ما تبقى من مؤسسات المخزن المغربي، وذلك عبر فتح دواليب ومؤسسات المغرب للاستعمار الفرنسي. وتُعَدّ سياسة الإصلاحات التي سلكتها فرنسا تجاه المغرب عبئًا آخر عانى منه المخزن المغربي وكانت جولة أخرى لعبها الساسة الفرنسيون للنيل من المغرب وضرب مؤسساته. ولم تكن محاكاة التقنيات الأوربية إصلاحًا حقيقيًا، بل وجه من أوجه السياسة الاستعمارية الفرنسية، والتي هدفت إلى زعزعة أوضاع المغرب الداخلية وتفكيك مؤسساته لتسهيل احتلاله. إن آلية الإصلاحات التي تبنتها فرنسا في المغرب تدخل ضمن سلسلة من المناورات الامبريالية، فقد اعتمد الساسة الفرنسيون آلية الإصلاح بهدف دفع الأوضاع إلى التردي بالمغرب، وهذا معناه أن هذا الإصلاح لم يكن إلا وجه من أوجه السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه المغرب خلال القرن التاسع عشر الميلادي ومطلع القرن العشرين.

الهَوامِشُ:

(١) لقد تحرك العلماء على عدة أصعدة، فقد عملوا على توحيد السلطة وتحديد علاقاتها مع الدول الأوربية، ثم التوجه إلى الرعية بالخطاب الشرعي ليمنعوها من الاحتماء بالنصارى والاستسلام لهم أو مساعدتهم، وهم مَنْ قرر عدم الاستسلام مهما كانت وضعية البلاد وظروفها ومهما كانت قوة الخصم. يُنظر: أحمد العماري، «**نظرية التحديث والمواجهة عند علي السوسي السملالي** من خلال كتابه: (عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة)»، في **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب، الرباط، ١٩٨٣، ص ٩١-١١١.

(٢) مصطفى الغاشي، «فكرة الجامعة الإسلامية من خلال (النور اللامع في بيان الأصل الجامع) لإبراهيم السنوسي، القرن ١٩م»، في: **العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية**، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط١، ٢٠٠٥، ص ٧٣-٩٩.

(٣) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، البيضاء، ج٩، ١٩٩٧، ص ١٩٠.

(٤) قال سان روني طايندي Saint René Taillandier سفير فرنسا بطنجة في إحدى رسائله إلى وزير الخارجية "ديلكاسي" في يوليوز ١٩٠١ " ... إن هذا بلد لم يرغب لحد الساعة في اتخاذ السكة الحديدية، أو خط التلغراف أو استغلال المناجم أو شق طرق صالحة للعربات". عبد الرحمن المودن، «بعض المواقف المغربية من المستحدثات التقنية الغربية في القرن ١٩م»، في: **الإصلاح**، ص ٣٦٧-٣٧٢.

(٥) يُنظر: محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، شركة النشر والتوزيع المدارس، ط١، البيضاء، ج١، ١٩٨٥.

(٦) عمر أفا، «الاستشارات السلطانية في مجال الإصلاحات بالمغرب في القرن ١٩م»، **مجلة كلية الآداب**، ع ١٦، الرباط، ١٩٩٩، ص ٤٣-٦٩.

(٧) عبد المجيد القدوري، **سفراء مغاربة في أوربا (١٦١٠-١٩٢٢)، في الوعي بالتفاوت**، منشورات كلية الآداب، ط١، الرباط، ١٩٩٥، ص ٦٢-٦٤.

(٨) فقد أعلن العمراوي في رحلته عن الرغبة في تزويد البلاد بجهاز المطبعة، وقد نوه العربي المشرفي بالمبتكرات في المواصلات البحرية والبرية وبالمطبعة والأدوات المنزلية، كما كان الشيخ إبراهيم التادلي لا يرى حرجًا في تعلمه مبادئ بعض اللغات الأجنبية. يُنظر: محمد المنوني، «نماذج من تفتح مغرب القرن التاسع عشر الميلادي على معطيات نهضة أوربا والشرق الإسلامي» في: **الإصلاح**، ص ١٩٣-٢٠٣.

(٩) محمد العربي معريش، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (١٨٧٣-١٨٩٤)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٣٧-١٣٨.

(١٠) المرجع نفسه، ص ١٠٦.

(١١) إبراهيم بوطالب، «**استخلاصات عامة عن مفهوم الإصلاح في القرن ١٩م**»، في: **الإصلاح**، ص٤١٥-٤٢٣.

(١٢) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، ص٥٩.

(١٣) عبد الوهاب بنمنصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد ١٨٨٠**، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٧٧، ص٣٩.

(١٤) أحمد بن خالد الناصري، **م.س**.، ص٩٧.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٠١.

(١٦) جرمان عياش، «إمكانيات الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب» في: **الإصلاح ...**، ص٣٥٥-٣٦٣.

(١٧) عبد المجيد القدوري، **سفراء...**، ص٥٤.

(18) Bahija Simou, **Les Réformes Militaires au Maroc de 1844 à 1912**, Rabat, 1995, p.127.

(١٩) بعدما رآه السلطان من انضباط ضباط الوفد العسكري، عرض على الجنرال Osmont استقدام مدربين من الجيش الفرنسي لتدريب الجند المغربي، لكن سرعان ما حاول السلطان أن يراجع موقفه، لكن فرنسا بقيت متشبثة بالفكرة. انظر: إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، دار الرشاد الحديثة للنشر والتوزيع، ط ٢، البيضاء،ج.٣، ١٩٩٤، ص٢٦١.

(٢٠) لقد أرسلت هذه البعثة في البداية إلى وجدة لتدريب طوابير المغرب الشرقي، وأرسل اثنان من أعضائها وهما (Erckman)، و(Payerne) إلى مراكش لتدريب الطبجية. انظر: ثريا برادة، **الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب، الرباط، ١٩٩٧، ص ٢٦٠.

(٢١) بعد سنتين من العمل المتقطع لم يدرب خلالهما إلا خمس أو ست من الطوابير وكل ما تعلموه هو الوقوف بدون حركة والسكوت والمشي بانتظام والامتثال للأوامر. ثريا برادة، نفسه، ص٢٦٠.

(٢٢) ثريا برادة، م.س، ص ٢٦١.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٢٩٥.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٢٩٥.

(٢٥) إبراهيم حركات، م.س، ص ٣٨٨.

(٢٦) ثريا برادة، **م.س**، ص ٣٤٧.

(27) J.L.Miège, **Le Maroc et L'Europe**, La Porte, Rabat, T.IV, 1989 , p.109.

(٢٨) ثريا برادة، م.س، ص ٣٤٧.

(٢٩) كانت ترسل التقارير السياسية لوزارة الخارجية مفتوحة عن طريق قنصلية طنجة، أما تقارير وزارة الدفاع فكانت ترسل كذلك عن طريق القنصلية نفسها ولكن مختومة. يُنظر: ثريا برادة، **م.س**، ص ٣٤٨.

(٣٠) المرجع نفسه، ص ٣٤٩.

(٣١) ولد في استراسبورغ في ١٤ نونبر ١٨٥٠ وانخرط في الجيش سنة ١٨٧٠، صار ملازمًا في الفيلق العشرون سنة ١٨٧٦ في الجزائر، عين في البعثة العسكرية الفرنسية في المغرب من ١٨٧٧ إلى ١٨٨٣، أحيل على التقاعد في ١٨٩٩ لمرضه توفي في ٢٤ شتنبر ١٩٠١، ترك معلومات مهمة حول المغرب في كتابه Le Maroc Moderne الذي نشر سنة ١٨٨٥.

حول إيركمان يُنظر:

J.Caillé, «Quelques Renseignements sur Le Capitaine Erckman», **H.T**, T.XI.

(٣٢) فقد عمل "إيركمان" على إفشال محاولة الألمان لبيع المدافع وفضح نواياهم وإثارة الشك حول تصرفاتهم وحث السلطان على أن يرفض حتى هداياهم. ثريا برادة، م.س، ص ٣٥١.

(٣٣) عين "ليناريس" في مستشفيات وهران في ١٨٧٥ وفي سنة ١٨٧٧ عين في البعثة العسكرية الفرنسية، وفي سنة ١٨٨٨ وعلى إثر قرار من وزارة الخارجية والحرب وللقضاء على شكوك المخزن صار مرتبطا مع المخزن بعقدة ومستشارًا للسلطان، وفي الوقت نفسه جاسوسًا للحكومة الفرنسية. يُنظر:

B.Simou, **Les Réformes**..., pp.352-354.

Jacques Caillé, **La Petite Histoire Du Maroc**, Librairie Farairre, Céré, T.3, 1956, p.92.

ثريا برادة، م.س، ص ٣٥٧.

(٣٤) المرجع نفسه، ص ٣٦٠.

(٣٥) لما شعر المولى الحسن بعدم جدوى البعثات من الناحية التقنية وبخطرها من الناحية السياسية وضع الكثير من العراقيل أمامها، حول هذه العراقيل يُنظر: ثريا برادة، «الجيش المغربي والتخطيط الاستعماري في القرن ١٩م»، في: **ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى ١٩١٢**، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٩٨٩، ص٣٢٩.

(٣٦) فقبل أن يتسلم محمد الجباص التعليمات حول مهامه الجديدة كوزير للحرب من السلطان بقي في طنجة ثلاثة أيام تذاكر خلالها مع الوزير المفوض الفرنسي في المغرب. ثريا برادة، م.س، ص ٣٧٢-٣٧٣.

(٣٧) لقد كان موضوع السفارة إلى فاس بزعامة "سان روني طايندي" هو تكليف الفرنسيين بإصلاح المراسي وديواناتها أي مراقبة الصادرات والواردات، ووضع مستشار مع المخزن أي مراقب مالي يكون بمثابة وزير المالية، وتنظيم الجيش من طرف عسكريين فرنسيين، وعرض سلف آخر على المخزن. يُنظر: علال الخديمي، «مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات الفرنسية في المغرب سنة ١٩٠٥ **"في الإصلاح ...**، ص ٢٥٩-٢٩٢.

(٣٨) كان مجلس الأعيان يضم حوالي (٤٠) عضوًا، ينوب عن كل مدينة وقبيلة عضوان، لكن الأغلبية كانت من مدينة فاس، حيث اختير منها حوالي (٢٤) عضوًا من بين العلماء والقضاة والأعيان، وقد اختير (١٥) عضوًا من مجموع المجلس هم الذين كانوا يحضرون جلسات المخزن مع السفير الفرنسي، أما مناقشة المقترحات فكانت ترجع للمجلس بمجموع أعضائه. يُنظر: علال الخديمي، «**مجلس الأعيان**»، ص ٢٥٩-٢٩٢.

(٣٩) وقد فصل السفير كيفية هذا الإصلاح العسكري، بحيث تكون الوحدة هي الطابور الذي يضم (٥٠٠) جندي للمشاة، و(٣٠٠) للمدفعية وهذا التنظيم –حسب طايندي- لابد له من الرجال الذين يقومون به وأولى العارفين بذلك دولة فرنسا. علال الخديمي، م.س، ص ٢٥٩-٢٩٢.

(٤٠) لقد أصر المولى عبد العزيز على وجوب ضمانات دولية لتعهد فرنسا بسحب مدربيها عندما يستطيع المخزن أن يضمن النظام بدونهم. يُنظر: علال الخديمي، «**مجلس الأعيان**...»، ص٢٥٩-٢٩٢.

(٤١) المرجع نفسه، ص ٢٥٩-٢٩٢.

(٤٢) علال الخديمي، م.س، ص٢٥٩-٢٩٢.

(٤٣) لقد ورد في جريدة السعادة (٢٧ محرم ١٣٢٣/ ١٣ أبريل ١٩٠٥) "وقد وصلت صورة الحال ببعضهم من علماء المغرب الأقصى المنتمين للتصوف المتظاهرين بالذكاء والرجاحة بين أقوامهم، أن أشار على الملك عبد العزيز أيده الله، بمعاكسة حكومة فرنسا، ومعارضتها فيما تطلبه من إقامة الإصلاح الواجب جعله في الظروف الحاضرة حسبما هو شائع معلوم". يُنظر: علال الخديمي، م.س، ص ٢٥٩-٢٩٢.

(٤٤) المرجع نفسه، ص٢٥٩-٢٩٢.

(٤٥) لقد قفز سعر القمح من ٢٢ فرنك للقنطار في يناير ١٨١٦ إلى ٣٤ فرنكا للقنطار في دجنبر من السنة نفسها ثم ٥٠ فرنك في مايو ١٨١٧. انظر: J.L.Miège, **Le Maroc...**, T.2, P.30.

(46) J.L.Miège,**Op.Cit,** P.30.

(٤٧) محمد بن عبد السلام الضعيف، **تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)**، تحقيق وتعليق وتقديم، أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، ط١، ١٩٨٦، ص٢٦٨.

(٤٨) جاك توبي، **الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية (١٨٤٠-١٩١٤)**، ترجمة فارس عصوب، مراجعة مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٠، ص٩٧.

(٤٩) المرجع نفسه، ص٩٧.

(٥٠) المقصود بالمجموعة الفرنسية مجموعة من المصرفيين والصناعيين أمثال "شنيدر" وشركائه والشركة المغربية، والشركة الفرنسية للدراسات والمقاولات، بالإضافة إلى البنك الفرنسي للتجارة والصناعة. جاك توبي، **الامبريالية...**، ص١٠١.

(٥١) خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (١٨٥٦-١٨٨٦)**، منشورات كلية الآداب، ط٢، الرباط، ١٩٩٧، ص ٣٨٣-٣٨٩.

(٥٢) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا...**، ص ١٦٢.

(٥٣) خالد بن الصغير، م.س، ص ٤٢٠.

(٥٤) علال الخديمي، «مجلس الأعيان...»، ص٢٥٩-٢٩٢.

(55) J.Caillé, **La Petite Histoire**..., T.3, p.120.

(56) Le Ministre de France à Tanger, Saint René Taillandier, peut dire: " L'intérêt de nos banques tend à se Confondre aujourd'hui avec celui de notre Politique". Bernard Lugan, **Histoire Du Maroc, Des Origines à nos Jours** , Critérion, Paris, 1992, p.219.

(٥٧) جاك توبي، **الامبريالية...**، ص٩٦.

(٥٨) محمد خير فارس، **تاريخ المغرب الحديث والمعاصر**، مطبعة المحبة، دمشق، ٢٠٠٣، ص٤٦٥.

(٥٩) المرجع نفسه، ص٤٦٧.

(٦٠) اقترض المغرب سنة ١٩٠٤ (٦٢.٥) مليون فرنك، أخذت منها الأبناك الفائدة مسبقًا والعمولة وقدرها حوالي (١٤) مليون فرنك، والباقي دفع منه قيمة قروض (١٩٠٢) بفوائدها ولم يأخذ المخزن من أصل (٦٢.٥) مليون إلا حوالي (٢٠) مليون. علال الخديمي، «مجلس الأعيان...»، ص٢٥٩-٢٩٢.

(٦١) المرجع نفسه، ص٢٥٩-٢٩٢.

(٦٢) المرجع نفسه، ص٢٥٩-٢٩٢. يُنظر أيضًا: عمر أفا، **الاستشارات السلطانية**.